البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2018

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **الشفافية**: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- **المشاركة**: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	39

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من عام 2016. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 3.0٪، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.5٪ خلال نفس الشهر من عام 2017. وبلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2017 ما نسبته 18.5٪.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 14,178.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 33,289.0 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 24,952.3 مليون دينار، مقابل 24,743.1 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 33,444.3 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 2,193.3 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال عام 2017 بمقدار 747.9 مليون دينار (2.6٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 878.6 مليون دينار (3.2٪ من GDP) خلال عام 2016. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد انخفض رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 391.6 مليون دينار ليصل إلى 15,402.1 مليون دينار (53.8٪ من GDP). وفي المقابل، ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1,568.2 مليون دينار ليصل إلى 11,867.2 مليون دينار (41.5٪ من GDP). وبناءً عليه، بلغت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) نحو 95.3٪ من GDP في نهاية عام 2017 مقابل 95.1٪ من GDP في نهاية عام 2016.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2017 بنسبة 1.1٪ لتبلغ 5,303.1 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 5.6٪ لتبلغ 14,488.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 9.9٪ ليصل إلى 9,185.5 مليون دينار مقارنة مع عام 2016. وتشير البيانات الأولية لشهر كانون الثاني من عام 2018 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 9.5٪ وانخفاض مدفوعاته بنسبة 11.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2017. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 4.0٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,415.6 مليون دينار (11.6٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,967.4 مليون دينار (9.8٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016، أما باستثناء المنح فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 12.7٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 مقارنة مع 11.6٪ من GDP خلال الفترة المماثلة من عام 2016. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,017.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 مقارنة مع 854.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2016. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2017 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 29,110.0 مليون دينار وذلك مقارنة مع 26,843.2 مليون دينار في نهاية عام 2016.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية كانون الثاني 2018 ما مقداره 14,178.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية كانون الثاني 2018 ما مقداره 33,289.0 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني 2018 ما مقداره 24,952.3 مليون دينار، مقابل 24,743.1 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 33,444.3 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- اظهرت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة تبايناً في اتجاهها خلال شهر كانون الثاني 2018، حيث ارتفع سعر الفائدة على ودائع لأجل، وانخفض سعر الفائدة على ودائع تحت الطلب، في حين حافظت ودائع التوفير على نفس مستواها المسجل في نهاية عام 2017. في المقابل، ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، باستثناء سعر الفائدة على الجاري مدين، وذلك في نهاية شهر كانون الثاني 2018، بالمقارنة مع نهاية عام 2017.

بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 2,193.3 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية كانون الثاني 2018 ما مقداره 17,354.5 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 16,962.6 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية كانون الثاني			
2018	2017		2017
US$ 14,178.0 -1.5٪	US$ 13,936.1 -3.9٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,391.8 -0.7٪
33,289.0 1.0٪	32,605.0 -0.8٪	السيولة المحلية	32,957.6 0.2٪
24,952.3 0.8٪	23,044.6 0.6٪	التسهيلات الائتمانية	24,743.1 8.0٪
21,905.0 0.7٪	20,032.0 0.7٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	21,753.4 9.3٪
33,444.3 0.7٪	33,016.1 0.4٪	إجمالي ودائع العملاء	33,197.7 0.9٪
25,784.5 0.6٪	25,623.3 -1.3٪	ودائع بالدينار	25,642.2 -1.3٪
7,659.8 1.4٪	7,392.8 6.7٪	ودائع بالعملات الأجنبية	7,555.5 9.0٪
27,049.2 0.5٪	26,756.7 -0.7٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,916.3 -0.1٪
21,326.6 0.3٪	21,272.3 -1.4٪	ودائع بالدينار	21,258.2 -1.5٪
5,722.6 1.1٪	5,484.4 1.9٪	ودائع بالعملات الأجنبية	5,658.1 5.2٪

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

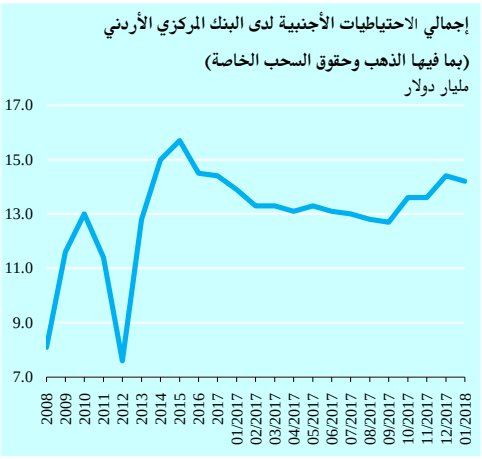

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 14,178.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 33.3 مليار دينار، مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر كانون الثاني 2018 مع نهاية عام 2017، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

  – بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر كانون الثاني عام 2018 ما مقداره 28.9 مليار دينار، بالمقارنة مع 28.6 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 4.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.3 مليار دينار في نهاية عام 2017.

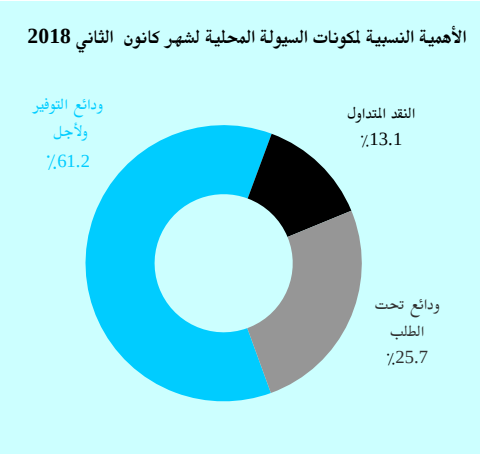

● العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 24.4 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 23.8 مليار دينار في نهاية عام 2017.

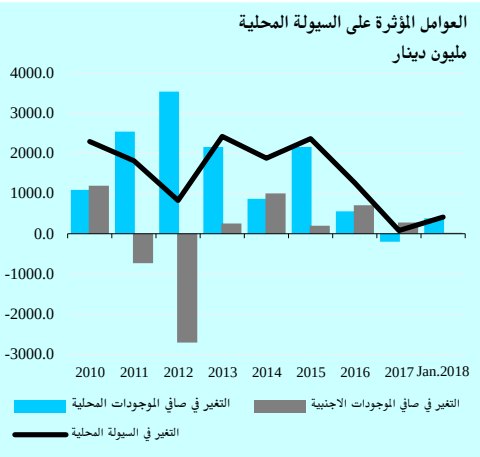

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 8.9 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 9.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 10.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2017		نهاية كانون الثاني 2017	نهاية كانون الثاني 2018
9,122.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,601.1**	**8,870.5**
10,260.0	البنك المركزي	9,395.9	10,122.7
-1,137.4	البنوك المرخصة	-794.8	-1,252.2
23,835.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**24,003.9**	**24,418.5**
-5,398.5	البنك المركزي، منها:	-4,829.8	-5,239.9
653.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,121.1	797.6
-6,074.5	أخرى (صافي*)	-5,974.1	-6,060.3
29,233.5	البنوك المرخصة	28,833.7	29,658.3
9,336.7	الديون على القطاع العام (صافي)	9,805.4	9,445.5
22,508.3	الديون على القطاع الخاص	20,762.4	22,668.5
-2,611.5	أخرى (صافي)	-1,734.1	-2,455.7
32,957.6	**السيولة المحلية (M2)**	**32,605.0**	**33,289.0**
4,326.5	**النقد المتداول**	**4,081.9**	**4,373.8**
28,631.1	**الودائع، منها:**	**28,523.1**	**28,915.2**
5,696.5	بالعملات الأجنبية	5,536.6	5,775.1

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي 2017/12/17 برفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 4.0٪.
- سعر إعادة الخصم: 5.0٪.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.75٪.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.0٪.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر 4.0٪.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع 4.0٪.

ويأتي هذا القرار لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار مقابل العملات الأخرى من خلال الحفاظ على هيكل أسعار الفائدة المحلية ضمن مستويات تنسجم مع أسعار الفائدة العالمية والإقليمية.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2017		كانون الثاني 2017	كانون الثاني 2018
5.00	إعادة الخصم	3.75	5.00
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.50	4.75
3.00	نافذة الإيداع	1.75	3.00
4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.75	4.00
4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.75	4.00
4.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.50	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني 2018 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 3.92٪.

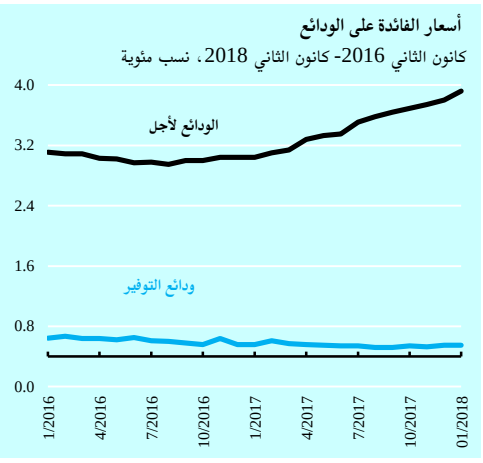

- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني 2018 على مستواه المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 0.55٪.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني 2018 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 0.25٪.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

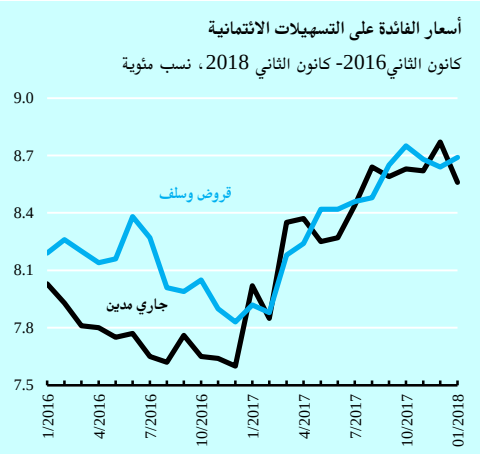

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني 2018 بمقدار 21 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 8.56٪.
- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 10.33٪.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني 2018 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 8.69٪.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (٪)

2017		كانون الثاني 2017	كانون الثاني 2018	التغير / نقطة أساس
	الـودائـع			
0.34	تحت الطلب	0.30	0.25	-9
0.55	توفير	0.56	0.55	0
3.80	لأجل	3.04	3.92	12
	التسهيـلات الائتمانية			
10.23	كمبيالات واسناد مخصومة	9.12	10.33	10
8.64	قروض وسلف	7.92	8.69	5
8.77	جاري مدين	8.02	8.56	-21
8.83	الإقراض لأفضل العملاء	8.38	8.91	8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما نسبته 8.91٪، مرتفعاً بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني 2018 بما مقداره 209.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.8٪، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 138.8 مليون دينار (0.6٪) خلال عام 2017.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة خلال نهاية شهر كانون الثاني عام 2018، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 151.6 مليون دينار (0.7٪)، والحكومة المركزية بمقدار 38.6 مليون دينار (1.8٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 14.0 مليون دينار (2.8٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 2.8 مليون دينار (16.5٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 2.2 مليون دينار (0.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 33,444.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 246.6 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 116.1 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2017.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية كانون الثاني 2018 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.8 مليار دينار و7.7 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.6 مليار دينار للودائع بالدينار و7.4 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية خلال نفس الشهر من عام 2017.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر كانون الثاني 2018 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2017. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجـم التـداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون الثاني 2018 حوالي 114.0 مليون دينار، ومنخفضاً بمقدار 10.7 مليون دينار (8.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 270.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق.

عـــدد الأسهـــم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الثاني 2018 بمقدار 13.2 مليون سهم (12.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 96.2 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 104.1 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ارتفاعاً قدره 66.5 نقطة (3.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليصل إلى 2,193.3 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 8.8 نقطة (0.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع حصيلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 164.2 نقطة (7.4٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 47.0 نقطة (3.2٪)، والرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 35.9 نقطة (1.2٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2017		كانون الثاني 2017	كانون الثاني 2018
2,126.8	الرقم القياسي العام	**2,161.5**	**2,193.3**
2,881.5	القطاع المالي	2,973.1	2,917.4
2,229.5	قطاع الصناعة	1,999.7	2,393.8
1,449.7	قطاع الخدمات	1,595.0	1,496.7

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني 2018 ما مقداره 17.4 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 391.9 مليون دينار (2.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2017، مقابل ارتفاع بلغ 108.1 مليون دينار (0.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2017.

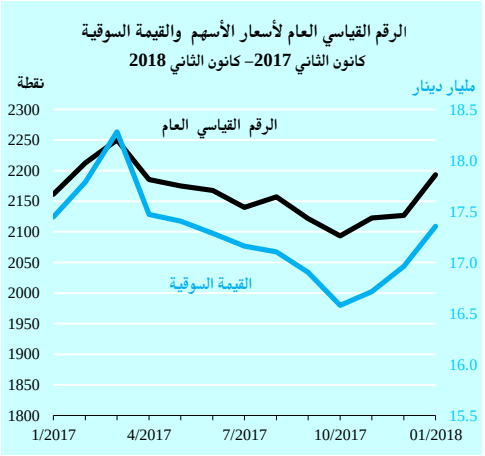

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون الثاني 2018 تدفقاً سالباً بلغ 7.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 11.5 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني 2018 ما قيمته 16.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 23.9 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

كانون الثاني 2018	كانون الثاني 2017		2017
114.0	443.4	حجم التداول	2,926.2
5.2	20.2	معدل التداول اليومي	11.8
17,354.5	17,447.1	القيمة السوقية	16,962.6
96.2	219.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,716.7
-7.3	-11.5	صافي استثمار غير الأردنيين	-334.3
16.6	183.1	شراء	995.0
23.9	194.6	بيع	1,329.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2017 بنسبة 1.9٪، وذلك مقابل نمو نسبته 1.8٪ خلال ذات الربع من عام 2016. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.8٪ خلال الربع الثالث من عام 2017 مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال ذات الربع من عام 2016.
- وعليه، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 بنسبة 2.0٪ محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من عام 2016. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2016.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.5٪ خلال نفس الشهر من عام 2017.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2017 ما نسبته 18.5٪ (16.1٪ للذكور و27.5٪ للإناث). وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 45.4٪) و 20-24 سنة (بواقع 36.4٪).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من عام 2016. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.2٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017، محافظاً بذلك أيضاً على نفس معدل النمو المسجل خلال الفترة المقابلة من عام 2016. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.2٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016. وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.6٪ مقابل 1.1٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2015- 2017
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	2.0	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	2.7	**3.0**
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.2	2.0	1.9	-	-
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.4	3.8	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

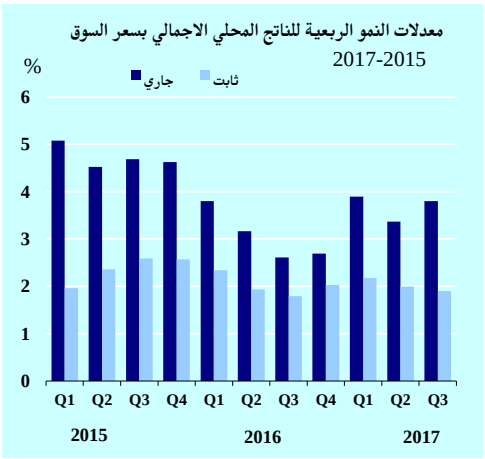

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 "خدمات المال والتأمين" (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، و"الصناعة الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الصناعة التحويلية" (0.2 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 70٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسن فيه أداء قطاعات "الصناعة الاستخراجية"، والصناعات التحويلية"، و"المطاعم والفنادق"، شهدت قطاعات" خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، والزراعة، و" الكهرباء والمياه"، والإنشاءات تباطؤاً في أدائها.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نقطة مئوية.

القطاعات	التغير النسبي الثلاثة أرباع الأولى		المساهمة في النمو الثلاثة أرباع الأولى	
	2016	2017	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	2.0	2.0	2.0
الزراعة	5.3	5.2	0.2	0.2
الصناعات الاستخراجية	-14.7	15.8	-0.2	0.2
الصناعات التحويلية	0.8	1.1	0.1	0.2
الكهرباء والمياه	10.8	2.6	0.2	0.1
الإنشاءات	0.8	0.1	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.3	1.5	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	--0.9	0.7	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.2	2.4	0.5	0.4
الخدمات المالية	5.6	4.0	0.6	0.4
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	3.6	3.6	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.2	0.9	0.1	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.1	4.1	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2018 تفاوتاً في ادائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (28.9٪)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعة الاستخراجية (18.8٪)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (9.7٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (14.2٪)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعة التحويلية (1.5٪). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية خلال الفترة المتاحة لعام 2018 بالمقارنة مع عام 2017.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	المؤشـــر	2017	الفترة المتاحة	2018
4.5	المساحات المرخصة للبناء	–	كانون الثاني	–
-2.4	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة التحويلية	1.1		-1.5
-4.9	المنتجات الغذائية	-17.9		-17.3
-3.1	منتجات التبغ	-25.3		15.5
-7.3	منتجات نفطية مكررة	-1.0		-17.6
-6.3	صنع الملابس	77.3		-10.1
1.9	صنع منتجات المعادن اللافلزية	26.5		16.5
0.3	المنتجات الكيميائية	17.0		27.1
13.4	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة الاستخراجية	0.5		18.8
-13.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-23.7		0.3
13.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	0.8		19.0
6.9	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-3.0		9.7
8.4	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-15.9		28.9
-14.1	حجم التداول في سوق العقار	6.2		-14.2
7.3	عدد المغادرين	-1.3	كانون الثاني- شباط	6.9

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 3.0٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.5٪ خلال نفس الشهر من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، بشكل أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات السعرية والضريبية التي اتخذتها الحكومة خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 والتي من أبرزها رفع الدعم عن الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10٪ على بعض السلع المعفاة والخاضعة الى نسبة الصفر و4٪. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال كانون الثاني من عام 2018:

- بند "التبغ والسجائر" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 21.3٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.8٪ خلال كانون الثاني عام 2017، وذلك نتيجةً لقرار الحكومة بإضافة ضريبة مقدارها 200 فلس على كل علبة سجائر مطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك.

معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني للأعوام (2010-2018)

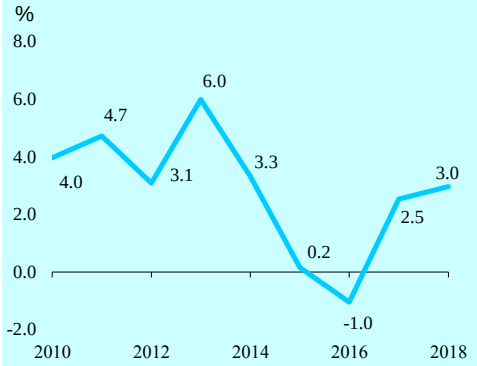

معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني لعامي 2017 - 2018

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي كانون الثاني		المساهمة في التضخم كانون الثاني	
		2017	2018	2017	2018
جميع المواد	100.0	2.5	3.0	2.5	3.0
١) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	-1.4	-1.3	-0.5	-0.4
الغذاء	30.5	-1.6	-1.6	-0.5	-0.5
اللحوم والدواجن	8.2	-5.2	0.4	-0.4	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	1.0	-6.8	0.0	-0.3
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	1.4	-8.6	0.1	-0.3
الفواكه والمكسرات	2.7	-9.2	-2.1	-0.3	-0.1
الزيوت والدهون	1.9	2.7	4.3	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	4.8	21.2	0.2	0.9
3) الملابس والأحذية	3.5	-2.9	-0.2	-0.1	0.0
4) المساكن، منها:	21.9	2.6	3.0	0.6	0.7
الإيجارات	15.6	2.1	2.8	0.4	0.5
الوقود والإنارة	4.8	3.0	4.7	0.1	0.2
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	1.2	1.9	0.0	0.1
6) الصحة	2.2	10.0	6.4	0.2	0.2
7) النقل	13.6	11.0	8.7	1.4	1.2
8) الاتصالات	3.5	0.0	1.9	0.0	0.1
9) الثقافة والترفيه	2.3	11.1	0.9	0.2	0.0
10) التعليم	5.4	3.6	1.4	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	-0.3	0.9	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	5.7	4.0	0.2	0.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.0٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.6٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى ارتفاع أسعار بند "الايجارات" بنسبة 2.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 2.1٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2017.
- بند "الزيوت والدهون" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.3٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7٪ خلال كانون الثاني من عام 2017.
- مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 8.7٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 11.0٪ خلال كانون الثاني عام 2017.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 2.9 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 2.2 نقطة مئوية خلال شهر كانون الثاني من عام 2017.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (8.6٪)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (6.8٪)، و"الملابس والاحذية" (0.2٪).

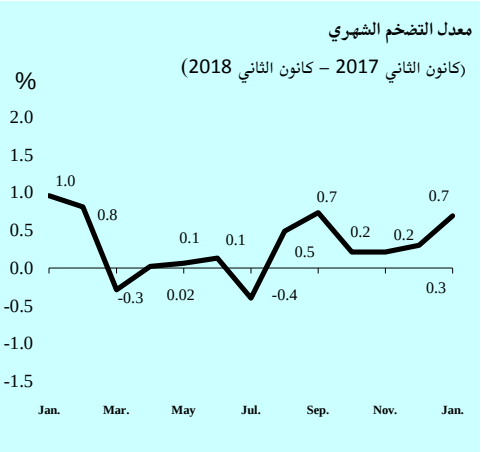

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون الثاني 2018، فقد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (كانون الأول 2017) بنسبة 0.7٪، ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، من أبرزها التبغ والسجائر (13.5٪)، "اللحوم والدواجن" (2.2٪)، "الألبان ومنتجاتها والبيض" (1.2٪) والنقل (1.0٪)، وتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (10.2٪)، و"الوقود والإنارة" (0.1٪).

سوق العمل

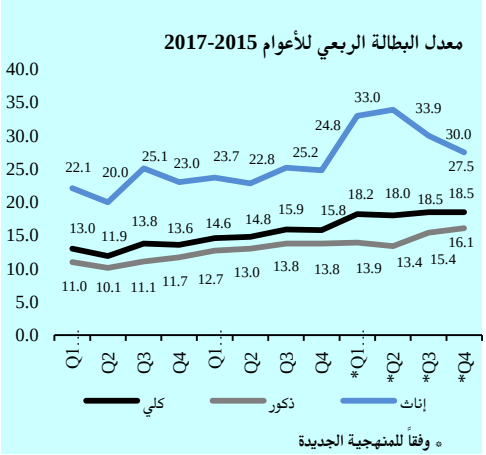

قامت دائرة الإحصاءات العامة بتطوير منهجية مسح قوة العمل اعتباراً من الربع الأول من عام 2017*، لتتماشى مع التوصيات الجديدة لمنظمة العمل الدولية، والتي من أهمها استثناء العاملين بدون أجر من تعريف المشتغلين، والذين كانوا يصنفون في المنهجية السابقة من ضمن المشتغلين. وكذلك زيادة حجم العينة إلى 16 ألف أسرة، بدلاً من 13 ألف أسرة، بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان لعام 2015. وفيما يلي أبرز مؤشرات سوق العمل خلال الربع الرابع من عام 2017 وفقاً للمنهجية الجديدة:

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.5٪ (16.1٪ للذكور و27.5٪ للإناث) بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.8٪.
- سُجل أعلى معدل بطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 45.4٪) و 20-24 سنة (بواقع 36.4٪).
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.1٪ (60.0٪ للذكور و16.2٪ للإناث).
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.0٪.

* لا تتوفر بيانات وفقاً للمنهجية الجديدة قبل الربع الأول من عام 2017.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 747.9 مليون دينار (2.6٪ من GDP) خلال عام 2017 مقارنة بعجز مالي كلي بلغ 878.6 مليون دينار (3.2٪ من GDP) خلال عام 2016. وفي حال استثناء المنح الخارجية (707.7 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 1,455.6 مليون دينار (5.1٪ من GDP) مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,714.6 مليون دينار (6.2٪ من GDP) خلال عام 2016.
- انخفض إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 391.6 مليون دينار ليصل إلى 15,402.1 مليون دينار (53.8٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 1,568.2 مليون دينار ليصل إلى 11,867.2 مليون دينار (41.5٪ من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) ليصل إلى ما مقداره 27,269.3 مليون دينار (95.3٪ من GDP) في نهاية عام 2017 مقابل 26,092.7 مليون دينار (95.1٪ من GDP) في نهاية عام 2016.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام 2017 بمقدار 179.8 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 1,833.5 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، انخفض صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2017 بمقدار 211.8 مليون دينار ليصل إلى 13,568.6 مليون دينار (47.4٪ من GDP). بالمقابل، ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,356.4 مليون دينار ليصل إلى 25,435.8 مليون دينار (88.9٪ من GDP).

❐ أداء الموازنة العامة خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون الأول من عام 2017 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 بمقدار 195.8 مليون دينار، أو ما نسبته 22.2٪، لتصل إلى 1,078.1 مليون دينار. أمّا خلال عام 2017، فقد ارتفعت الايرادات العامة بمقدار 355.7 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0٪، عن مستواها خلال عام 2016 لتصل إلى 7,425.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 484.0 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 128.3 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2017

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الاول		معدل النمو	كانون الثاني – كانون الاول		معدل النمو
	2016	2017		2016	2017	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**882.3**	**1,078.1**	**22.2**	**7,069.6**	**7,425.3**	**5.0**
الإيرادات المحلية، منها:	452.7	610.4	34.8	6,233.6	6,717.6	7.8
الإيرادات الضريبية، منها:	283.9	332.0	16.9	4,254.3	4,343.5	2.1
ضريبة المبيعات	222.4	260.4	17.1	2,883.8	2,993.1	3.8
الإيرادات الأخرى	167.6	277.2	65.4	1,964.1	2,362.7	20.3
المنح الخارجية	429.6	467.7	8.9	836.0	707.7	-15.3
إجمالي الإنفاق، منها:	**957.8**	**916.0**	**-4.4**	**7,948.2**	**8,173.2**	**2.8**
النفقات الرأسمالية	227.5	257.6	13.2	1,029.1	1,060.2	3.0
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-75.5**	**162.1**	-	**-878.6**	**-747.9**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-3.2**	**-2.6**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

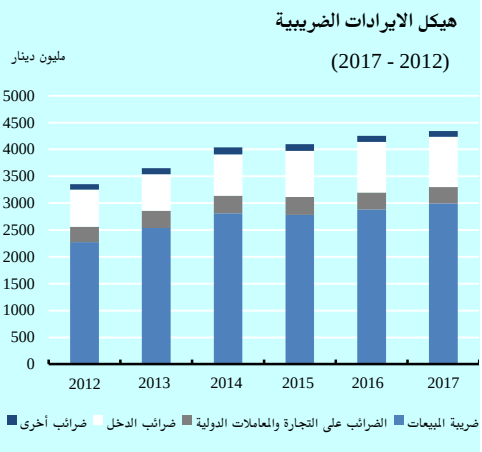

شهدت الإيرادات المحلية خلال عام 2017 ارتفاعاً مقداره 484.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.8٪، مقارنة مع عام 2016 لـتصل إلى 6,717.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 398.3 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 89.2 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 3.7 مليون دينار. وبناءً على ذلك، شهد مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ارتفاعاً ليصل إلى 94.4٪ خلال عام 2017 مقابل 90.1٪ خلال عام 2016.

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2017 بمقدار 89.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.1٪، مقارنة مع عام 2016 لتصل إلى 4,343.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 64.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على السلع والخدمات** بمقدار 109.3 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8٪، لتبلغ 2,993.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 68.9٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع حصيلة كل من ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 67.8 مليون دينار، والقطاع التجاري (58.1 مليون دينار)، والسلع المستوردة (13.7 مليون دينار). وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 30.3 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 6.3 مليون دينار، أو ما نسبته 0.7٪، لتصل إلى 938.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 21.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 8.3 مليون دينار نتيجة لتراجع أداء الشركات. وفي المقابل، ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 2.0 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 79.1٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 742.5 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية**، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 6.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2٪، لتصل إلى ما مقداره 304.3 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 7.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت **حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)** بمقدار 7.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2٪، لتصل إلى ما مقداره 107.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 2.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2017 بمقدار 398.6 مليون دينار، أو ما نسبته 20.3٪، لتصل إلى ما مقداره 2,362.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حصيلة كل من الايرادات المختلفة بمقدار 251.0 مليون دينار لتبلغ 1,094.6 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 87.4 مليون دينار لتبلغ 915.7 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 60.2 مليون دينار لتبلغ 352.4 مليون دينار (منها 319.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 266.8 مليون دينار خلال عام 2016).
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2017 بمقدار 3.7 مليون دينار، أو ما نسبته 24.3٪، بالمقارنة مع عام 2016 لتصل إلى 11.5 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال عام 2017 بمقدار 128.3 مليون دينار، أو ما نسبته 15.3٪، لتصل إلى 707.7 مليون دينار مقابل 836.0 مليون دينار خلال عام 2016 .

■ إجمالي الإنفاق

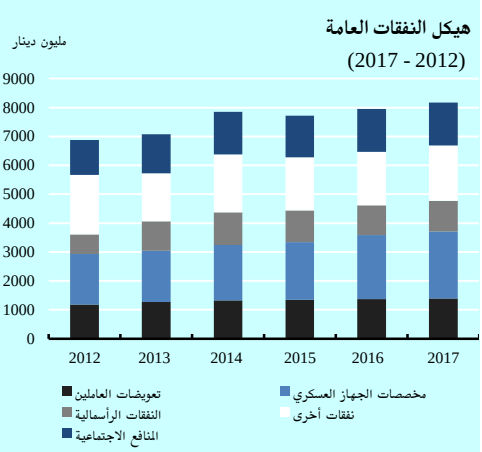

انخفضت النفقات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2017 بمقدار 41.8 مليون دينار، أو ما نسبته 4.4٪، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 لتبلغ 916.0 مليون دينار. أما خلال عام 2017، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 225.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8٪، مقارنة مع عام 2016 لتبلغ 8,173.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بمقدار 193.9 مليون دينار، والنفقات الرأسمالية بمقدار 31.1 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2017 بمقدار 193.9 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8٪، لتصل إلى ما مقداره 7,113.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 109.6 مليون دينار ليصل إلى 2,325.1 مليون دينار، وبند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 17.0 مليون دينار لتصل إلى 1,387.0 مليون دينار. وقد شكلت مخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 32.7٪ من إجمالي النفقات الجارية (28.4٪ من إجمالي الإنفاق)، فيما شكلت تعويضات العاملين في الجهاز المدني ما نسبته 19.5٪ من إجمالي النفقات الجارية (17.0٪ من إجمالي الإنفاق)، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 6.3 مليون دينار ليصل إلى

1,482.4 مليون دينار، مشكلاً بذلك ما نسبته 20.8٪ من اجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 20.9 مليون دينار ليبلغ 856.2 مليون دينار (12.0٪ من إجمالي النفقات الجارية)، وبند الإعانات بمقدار 46.5 مليون دينار ليبلغ 287.9 مليون دينار (4.0٪ من إجمالي النفقات الجارية). وبالمقابل، انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 63.4 مليون دينار ليبلغ 380.4 مليون دينار (5.3٪ من إجمالي النفقات الجارية).

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال عام 2017 بمقدار 31.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0٪، مقارنة مع عام 2016 لتصل إلى 1,060.2 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

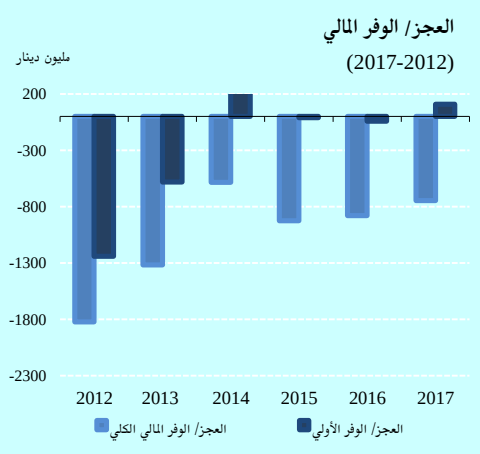

- انخفض عجز الموازنة العامة الكلي للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، خلال عام 2017 بمقدار 130.7 مليون دينار عن مستواه المتحقق خلال عام 2016، ليصل إلى 747.9 مليون دينار. وقد بلغت نسبة العجز إلى GDP نحو 2.6٪ مقابل 3.2٪ خلال عام 2016. وباستبعاد المنح الخارجية، يرتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة إلى 1,455.6 مليون دينار (5.1٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,714.6 مليون دينار (6.2٪ من GDP) خلال عام 2016.
- أما عجز الموازنة الأولي (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام)، فقد بلغ 599.4 مليون دينار خلال عام 2017 (2.1٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 879.3 مليون دينار (3.2٪ من GDP) خلال عام 2016.

الدين العام

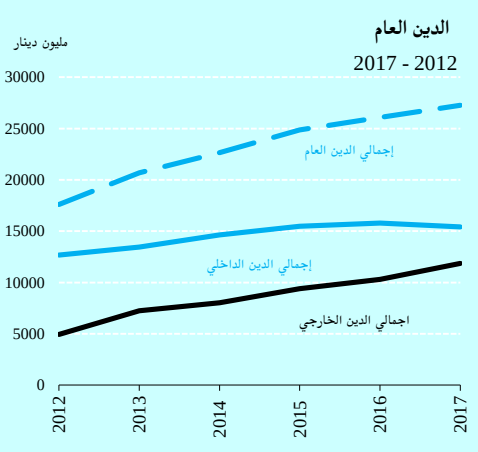

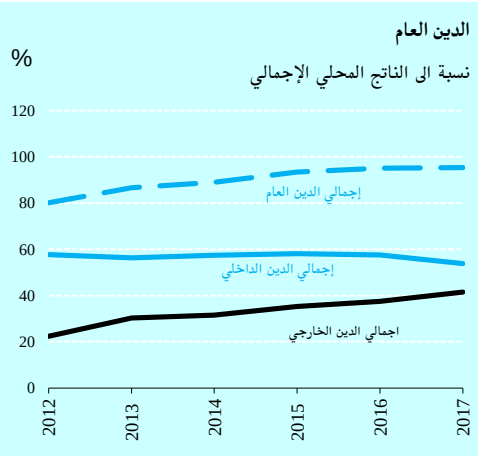

انخفض إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية عام 2017 بمقدار 391.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليصل إلى 15,402.1 مليون دينار (53.8٪ من GDP). وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 628.0 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 236.4 مليون دينار بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2016 ليصلا إلى 12,546.8 مليون دينار و2,855.3 مليون دينار، على الترتيب. ويعزى انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، إلى انخفاض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية عام 2017 بمقدار 529.1 مليون دينار مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2016 ليبلغ 12,193.9 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليبلغ 351.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 111.4 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2016 ليبلغ 2,197.8 مليون دينار، وارتفاع رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 125.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 657.5 مليون دينار.

- وعلى صعيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2017، فقد ارتفع عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 1,568.2 مليون دينار ليصل إلى 11,867.2 مليون دينار (41.5٪ من GDP). ويُعزى هذا الارتفاع إلى إصدار سندات اليوروبوندز (Eurobonds) طويلة الأجل في الأسواق العالمية بقيمة مليار دولار (حوالي 710 مليون دينار) في شهر تشرين الأول من عام 2017. وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 67.5٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين شكلت نسبة الدين المقيمة بوحدة حقوق السحب الخاصة 9.3٪، أما الدين المقيم باليورو، فقد شكل ما نسبته 8.5٪ من إجمالي الدين العام الخارجي، والين الياباني ما نسبته 6.5٪، والدينار الكويتي ما نسبته 5.8٪.
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2017 بمقدار 1,176.6 مليون دينار ليصل إلى 27,269.3 مليون دينار (95.3٪ من GDP) مقابل 26,092.7 مليون دينار (95.1٪ من GDP) في نهاية عام 2016.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام 2017 بمقدار 179.8 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 1,833.5 مليون دينار.
- وعليه، فقد انخفض صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2017 بمقدار 211.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 13,568.6 مليون دينار (47.4٪ من GDP). بالمقابل، ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2017 بمقدار 1,356.4 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 25,435.8 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 88.9٪ من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 87.7٪ من GDP في نهاية عام 2016.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال عام 2017 بمقدار 490.8 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2016 لتبلغ 1,179.7 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 888.3 مليون دينار، وفوائد بقيمة 291.4 مليون دينار).

الإجراءات الماليـــة والسعرية لعام 2018

آذار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، باستثناء الكاز واسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2018		معدل النمو ٪
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	765	760	-0.7
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,000	985	-1.5
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,150	1,135	-1.3
السولار	فلس/لتر	565	560	-0.9
الكاز	فلس/لتر	520	520	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	396.0	387.4	-2.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	449	445	-0.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	454	450	-0.9
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	469	465	-0.9
الإسفلت	دينار/طن	390.9	380.5	-2.7

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2018/3/1

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 14 فلساً بدلاً من 12 فلساً ابتداءً من شهر آذار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

شباط

- قرر مدير عام هيئة تنظيم النقل البري رفع أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من تاريخ 2018/2/7، ويشمل قرار الرفع حافلات النقل العام وسيارات التاكسي والسرفيس العاملة على جميع الخطوط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 4 فلسات ابتداءً من شهر شباط، مع استمرار إعفاء الشريحة المنزلية التي يقل استهلاكها عن 300 كيلو واط شهرياً.

كانون الثاني

- اتخذ مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات السعرية والضريبية، أبرزها:
  - تحديد سعر الطحين الموحد بـ 222 دينار للطن الواحد، وتحديد اسعار الخبز العربي دون تغليف في المخابز على النحو التالي:
    - الكماج الكبير 320 فلس/كيلو غرام.
    - الكماج الصغير 400 فلس/كيلو غرام.
    - الطابون او المشروح أو الورد أو المنقوش 350 فلس/كيلو غرام.
  - رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10٪ على السلع المعفاه والخاضعة إلى نسبة الصفر و 4٪، مع الابقاء على بعض السلع الاساسية دون تغيير، وذلك لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
  - تعديل ضريبة الدخان بإضافة 200 فلس على كل علبة سجائر مطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك.
  - فرض رسوم على كل سيارة ركوب مستوردة وفقاً لوزنها على النحو التالي:
    - 500 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
    - 750 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
    - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
    - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.
  - رفع الضريبة الخاصة على البنزين اوكتان 95 و98 لتصبح 30٪.
  - رفع الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية لتصبح 20٪.

- تخفيض رسوم نقل ملكية المركبات من شخص إلى شخص آخر سواءً كان طبيعياً أو معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، لتصبح على النحو التالي:

فئة المحرك CC	المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات		المركبات التي يزيد عمرها على 10 سنوات	
	الرسم السابق	الرسم الحالي	الرسم السابق	الرسم الحالي
حتى 1500	50	40	40	30
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80	80	60
أكبر من 2000	400	200	120	100

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقية منحة التمويل الإضافي المقدمة من البنك الدولي بقيمة 10.8 مليون دولار لمشروع "المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 55 مليون يورو كدعم قطاعي من خلال الموازنة العامة لدعم تطوير القطاع الخاص وتبني إصلاحات في مجال بيئة الأعمال والاستثمار، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ إضافي بقيمة 10 مليون يورو تمت زيادته على المبلغ الأصلي (45 مليون يورو) للمساهمة في التخفيف من تبعات الأزمة السورية، وإيفاءً بالتزاماته بموجب برنامج التعاون الثنائي ومؤتمر لندن (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 14.1 مليون دولار وذلك لتمويل مشروع تدعيم عمليات بنك تنمية المدن والقرى (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة القمح الأمريكية للأردن لعام 2017 بقيمة 100 ألف طن، وذلك ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (شباط 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الكندية، بقيمة 7.6 مليون دولار لدعم خطة وزارة التربية والتعليم "لتسريع الوصول للتعليم النظامي للطلبة السوريين" والتي تم تبنيها في مؤتمر لندن (شباط 2017).

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 4.5 مليون دولار وذلك لتوفير أجهزة ومعدات أمنية حديثة ومتطورة في خمسة مراكز حدودية لتعزيز الحماية الأمنية في الأردن (آذار 2017).
- التوقيع على مذكرة تفاهم تتضمن برنامج المساعدات الإيطالية خلال الفترة (2017-2019) بقيمة 168.8 مليون يورو، وذلك لدعم الموازنة العامة وتمويل مشاريع تنموية في عدد من القطاعات ذات الأولوية، وذلك ضمن إطار التعهدات والالتزامات التي تعهدت بها إيطاليا لدعم الأردن خلال مؤتمر لندن (آذار 2017).
- التوقيع على اتفاقية بروتوكول منحة مقدمة من وكالة اليونيسف بقيمة 1,174.0 مليون دينار أردني لدعم صندوق المعونة الوطنية في تمويل دراسات وبناء قدرات الصندوق للإسهام في التعزيز المؤسسي للصندوق (آذار 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من بنك الإعمار الألماني بقيمة 44.0 مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من مشروع إمداد الطاقة للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين (آذار 2017).
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 1.7 مليون يورو، موزعة كالتالي (أيار 2017):
  - اتفاقية منحة بقيمة 714.0 ألف يورو لتوفير مساعدات فنية لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لهيكلة عملية شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروع محطة معالجة المياه العادمة الصناعية في الزرقاء.
  - اتفاقية منحة بقيمة 1.0 مليون يورو لتنفيذ أنشطة ودراسات إضافية لتشغيل المرحلة الأولى من مشروع ناقل البحرين.
- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بقيمة 21.6 مليون دولار وذلك لدعم المرحلة الثانية من المشروع الهادف إلى رفع كفاءة قطاع المياه في محافظات الشمال المستضيفة للاجئين السوريين (أيار 2017).
- التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر ومنحة من البنك الدولي بقيمة 52.8 مليون دولار. تبلغ قيمة الاتفاقية الأولى 50 مليون دولار (منها 36.1 مليون دولار على شكل قرض ميسر جداً

و 13.9 مليون دولار على شكل منحة) سيتم توجيهها كدعم قطاعي للموازنة العامة لمشروع الصحة الطارئ. أما الاتفاقية الثانية، فسوف تُستخدم لتمويل مشروع توفير خدمات اجتماعية متكاملة للشباب بقيمة مقدارها 2.8 مليون دولار، تُقدم على شكل منحة من خلال الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية وبإدارة البنك الدولي (حزيران 2017).

- التوقيع على عدد من اتفاقيات المنح والقروض بهدف تمويل المشاريع مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة إجمالية تبلغ 107.5 مليون يورو، وتشمل الاتفاقيات: (تموز 2017)
  - الاتفاقية الإطارية للتعاون المالي مع ألمانيا للعام 2016 والتي تمثل جزءاً من التزامات ألمانيا للأردن وفقاً لمخرجات مؤتمر لندن.
  - اتفاقية منحة لتمويل المرحلة الأولى من برنامج إنشاء المدارس بقيمة 19 مليون يورو.
  - اتفاقيتين لمنحتي تمويل مشروع تزويد المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين (المرحلتان الخامسة والسادسة) بقيمة 32 مليون يورو و8 مليون يورو، وذلك ضمن خطة الاستجابة الأردنية (2017-2019).
  - اتفاقية منحة بهدف تمويل مشروع "حماية المناخ في قطاع الصرف الصحي" بقيمة 3 مليون يورو، ومنحة أخرى بقيمة 350 الف يورو لتمويل نفقات الخدمات الاستشارية للمرحلة التحضرية لهذا المشروع.
  - اتفاقية منحة لتمويل خدمات خبراء بقيمة 700 ألف يورو وذلك بهدف إجراء دراسة للجوانب المختلفة لاستخدامات الطاقة المتجددة في قطاع المياه.
  - اتفاقية منحة لتمويل رواتب المعلمين والموظفين في وزارة التربية والتعليم بقيمة 20 مليون يورو لدعم تسريع وصول اللاجئين السوريين للتعليم الرسمي للعام الدراسي (2018/2017).
  - اتفاقية قرض ميسر بقيمة 24 مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من مشروع كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المياه.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 14 مليون دينار كويتي (ما يعادل 46.3 مليون دولار أمريكي)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع طريق السلط الدائري (آب 2017).

- التوقيع على اتفاقية قرض إجارة ومنحة مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي (79 مليون دولار على شكل قرض إجارة ميسر، ومبلغ 21 مليون دولار على شكل منحة)، وذلك للمساهمة في تمويل المشروع الصحي الطارئ كدعم قطاعي للموازنة العامة (آب 2017).
- التوقيع على اتفاقية تمويل ميسر مقدمة من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي وذلك لإنشاء صندوق الريادة الأردني (Innovative Startups Fund) (آب 2017).
- التوقيع مع الصندوق السعودي للتنمية على اتفاقية المنحة الخاصة بمشروع التقاطعات المرورية في العاصمة عمان بقيمة 60 مليون دولار، وذلك ضمن إطار مساهمة المملكة العربية السعودية في المنحة الخليجية (ايلول 2017).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الاتحاد الاوروبي بقيمة 200 مليون يورو، حيث ان مبلغ المساعدة سيحول الى الخزينة على دفعتين، الأولى بقيمة 100 مليون يورو ستصرف قبل نهاية العام الحالي 2017، في حين ستصرف الدفعة الثانية بقيمة 100 مليون يورو في عام 2018، وتهدف هذه المساعدة إلى تغطية الفجوة التمويلية من خلال توفير الدعم المباشر للخزينة ضمن أداة التعاون المالي للاتحاد الأوروبي للدعم المالي على المستوى الكلي (ايلول 2017).
- التوقيع على مذكرتي تفاهم مع جمهورية الصين الشعبية؛ الاولى حول برنامج متوسط المدى للتعاون التنموي والاقتصادي والفني للأعوام (2018–2020)، بهدف تعزيز علاقات التعاون بين البلدين في عدة مجالات ذات الاهتمام المشترك. والثانية بخصوص طرح عطاء وتنفيذ مشروع توسعة وإعادة تأهيل طريق السلط/ العارضة بكلفة تقديرية بلغت حوالي 210 مليون يوان صيني، أو ما يعادل 31.6 مليون دولار أمريكي (تشرين الأول 2017).
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) بقيمة 12.8 مليون دولار (منها 8.4 مليون دولار على شكل قرض ميسر، و4.4 مليون دولار على شكل منحة)، وذلك لتمويل مشروع الاستثمار في المجترات الصغيرة، والمساعدة في دعم الاسر الفقيرة (تشرين الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة اضافية مقدمة من بنك الاعمار الالماني بقيمة 10 مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من برنامج إنشاء المدارس School Construction Programme II (تشرين الثاني 2017).

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من المملكة المتحدة بقيمة 94.5 مليون جنية استرليني، وذلك ضمن المساعدات التي تقدمها بريطانيا للأردن لدعم الفرص الاقتصادية والتعليم (كانون الأول 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الولايات المتحدة بقيمة 475 مليون دولار، وذلك ضمن برنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية للمملكة (كانون الأول 2017).
- ضمن برنامج التمويل المشترك الألماني– الفرنسي بقيمة 300 مليون يورو لدعم اصلاحات قطاع المياه في المملكة (قرض سياسات التنمية)، وقعت الحكومة على اتفاقيتين مع كل من فرنسا وألمانيا كما يلي (كانون الأول 2017):
  - قرض ميسر مقدم من الوكالة الفرنسية للإنماء الاقتصادي (AFD) بقيمة 150 مليون يورو.
  - قرض ميسر مقدم من بنك الاعمار الألماني (KFW) بقيمة 75 مليون يورو، كدفعة أولى من المساهمة الإجمالية للبنك والبالغة 150 مليون يورو.
- التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر ومنحة مقدمة من البنك الدولي بقيمة 200 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة والتربية والتعليم (كانون الأول 2017).
- التوقيع على اتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي؛ الأولى بقيمة 100 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة. والثانية منحة اضافية بقيمة 20 مليون يورو، لدعم وزارة التربية والتعليم والموازنة (كانون الأول 2017).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر بقيمة 25 مليون يورو، واتفاقيتي منحتين بقيمة 8.2 مليون يورو مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وذلك لتنفيذ مشروع شبكات صرف صحي غرب إربد (كانون الأول 2017).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2017 بنسبة 1.8٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 لتبلغ 506.9 مليون دينار. أما خلال عام 2017 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 1.1٪ مقارنة مع عام 2016 لتصل إلى 5,303.1 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2017 بنسبة 7.5٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 لتبلغ 1,355.9 مليون دينار. أما خلال عام 2017 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 5.6٪ مقارنة مع عام 2016 لتصل إلى 14,488.6 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2017 ارتفاعاً نسبته 11.3٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 ليبلغ 849.0 مليون دينار. أما خلال عام 2017 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 9.9٪ مقارنة مع عام 2016 ليصل إلى 9,185.5 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 9.5٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 297.5 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 11.0٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 72.2 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 4.0٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليصل إلى 218.5 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,415.6 مليون دينار (11.6٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 مقارنة مع عجز مقداره 1,967.4 مليون دينار (9.8٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2016، أما باستثناء المنح فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 12.7٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 مقارنة مع 11.6٪ من GDP خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,017.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 مقارنة بحوالي 854.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2016.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2017 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 29,110.0 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 26,843.2 مليون دينار في نهاية عام 2016.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 77.7 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 768.2 مليون دينار خلال عام 2017، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 845.9 مليون دينار مقارنة مع عام 2016 ليبلغ 18,962.8 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	2016 القيمة	معدل النمو (٪) 2016/2015	2017 القيمة	معدل النمو (٪) 2017/2016
التجارة الخارجية	18,116.9	-6.3	18,962.8	4.7
الصادرات الكلية	5,359.5	-3.6	5,303.1	-1.1
الصادرات الوطنية	4,396.5	-8.4	4,474.2	1.8
المعاد تصديره	963.0	26.1	828.9	-13.9
المستوردات	13,720.4	-5.6	14,488.6	5.6
الميزان التجاري	-8,360.9	-6.9	-9,185.5	9.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	2016	2017	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,041.2	1,112.5	6.8
السعودية	646.6	571.6	-11.6
الهند	347.1	367.1	5.8
العراق	330.8	365.4	10.5
الكويت	231.1	239.8	3.8
الإمارات	237.3	203.5	-14.2
قطر	119.6	114.6	-4.2
المستوردات			
الصين	1,911.7	1,962.2	2.6
السعودية	1,673.8	1,956.0	16.9
الولايات المتحدة الامريكية	952.2	1,420.2	49.1
الإمارات	623.7	705.6	13.1
ألمانيا	625.7	639.3	2.2
إيطاليا	597.2	573.9	-3.9
تركيا	472.2	484.1	2.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2017 انخفاضاً نسبته 1.1٪ لتصل إلى 5,303.1 مليون دينار. وجاء هذا محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 77.7 مليون دينار أو ما نسبته 1.8٪ لتصل إلى 4,474.2 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 134.1 مليون دينار أو ما نسبته 13.9٪ لتصل إلى 828.9 مليون دينار.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال عـامي 2016 و2017، مليون دينار

	2016	2017	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,396.5**	**4,474.2**	**1.8**
الملابس	**1,005.5**	**1,101.5**	**9.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	895.8	967.3	8.0
منتجات دوائية وصيدلية	**467.7**	**447.0**	**-4.4**
السعودية	112.0	115.6	3.2
العراق	56.5	60.3	6.7
الجزائر	63.9	45.0	-29.6
السودان	33.1	43.9	32.6
البوتاس	**302.0**	**332.9**	**10.2**
الهند	83.9	89.3	6.4
الصين	80.7	83.9	4.0
أندونيسيا	17.8	37.7	111.8
مصر	23.7	30.9	30.4
الخضروات	**306.0**	**282.3**	**-7.7**
السعودية	64.8	72.1	11.3
الإمارات	68.2	60.2	-11.7
الكويت	58.2	53.5	-8.1
عمان	15.5	21.7	40.0
الفوسفات	**330.7**	**266.8**	**-19.3**
الهند	196.1	168.2	-14.2
أندونيسيا	85.6	62.4	-27.1
الأسمدة	**137.9**	**133.0**	**-3.6**
العراق	33.0	45.0	36.4
تركيا	51.0	32.1	-37.1
الهند	30.3	31.1	2.6
الحيوانات الحية	**98.8**	**116.7**	**18.1**
الكويت	11.5	69.7	506.1
قطر	23.6	23.9	1.3
السعودية	59.5	15.8	-73.4
الفواكة والمكسرات	**116.7**	**112.8**	**-3.3**
الكويت	41.1	34.5	-16.1
السعودية	30.2	30.1	-0.3
العراق	5.7	9.5	66.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 96.0 مليون دينار (9.5٪) لتصل إلى 1,101.5 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 87.8٪ من إجمالي صادرات الملابس.
  - ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 30.9 مليون دينار (10.2٪) لتصل إلى 332.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وأندونيسيا ومصر على ما نسبته 72.6٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من الحيوانات الحية بمقدار 17.9 مليون دينار (18.1٪) لتصل إلى 116.7 مليون دينار، واستحوذت أسواق كل من الكويت وقطر والسعودية على ما نسبته 93.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من الحيوانات الحية.
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 63.9 مليون دينار (19.3٪) لتصل إلى 266.8 مليون دينار، جاء هذا الانخفاض محصلةً لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 3.6٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 22.2٪. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وأندونيسيا على ما نسبته 86.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

اهم السلع المصدرة، 2017

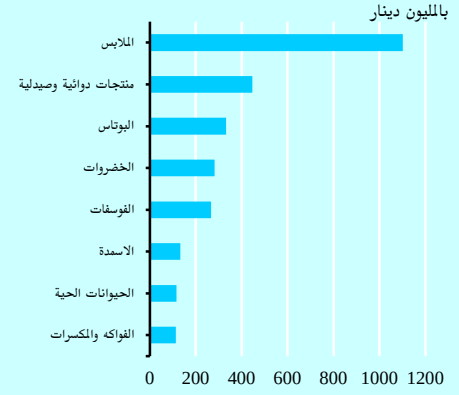

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، 2017

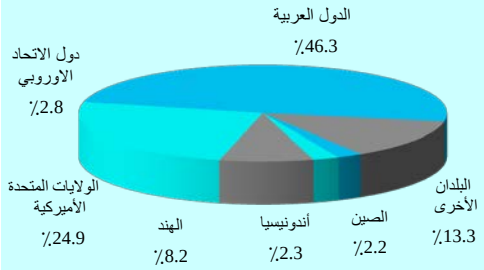

- انخفاض الصادرات من الخضراوات بمقدار 23.7 مليون دينار (7.7٪)، لتصل إلى 282.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات والكويت وعمان على ما نسبته 73.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من الخضراوات.
- انخفاض الصادرات من "المنتجات الدوائية والصيدلية" بمقدار 20.7 مليون دينار (4.4٪) لتصل إلى 447.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر والسودان على ما نسبته 59.2٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والخضروات والفوسفات والأسمدة و"الحيوانات الحية" و"الفواكه والمكسرات" خلال عام 2017 على ما نسبته 62.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.9٪ خلال عام 2016. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات وقطر على ما نسبته 66.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2017 مقابل 67.2٪ خلال عام 2016.

المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال عام 2017 بنسبة 5.6٪ لتصل إلى 14,488.6 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 5.6٪ خلال عام 2016.

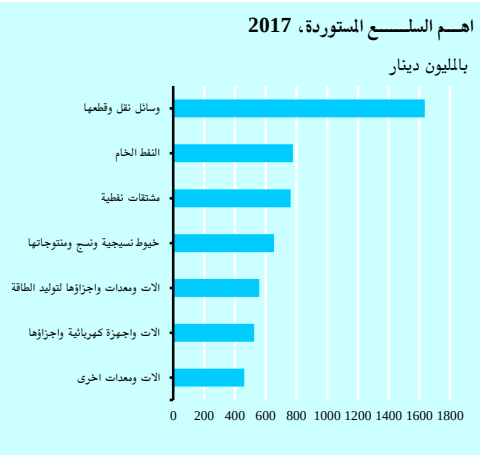

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة بمقدار 368.3 مليون دينار، أو ما نسبته 192.3٪، لتصل إلى 559.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والصين ما نسبته 76.2٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 128.2 مليون دينار (19.8٪) لتصل إلى 776.8 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 27.6٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 6.2٪ مقارنة مع عام 2016. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها بالكامل من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 121.2 مليون دينار، أو ما نسبته 8.0٪، لتصل إلى 1,634.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية ما نسبته 57.8٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من مشتقات النفطية بمقدار 117.0 مليون دينار (18.1٪) لتصل إلى 763.6مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات ما نسبته 65.4٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2016 و2017، مليون دينار

	2016	2017	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**13,720.4**	**14,488.6**	**5.6**
وسائل النقل وقطعها	**1,513.6**	**1,634.8**	**8.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	274.1	372.6	35.9
اليابان	313.8	297.8	-5.1
كوريا الجنوبية	310.9	274.4	-11.7
النفط الخام	**648.6**	**776.8**	**19.8**
السعودية	648.6	776.8	19.8
مشتقات نفطية	**646.6**	**763.6**	**18.1**
السعودية	180.3	276.4	53.3
إيطاليا	118.1	116.4	-1.4
الإمارات	107.0	106.5	-0.5
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**609.7**	**655.6**	**7.5**
د الصين	238.6	254.3	6.6
تايوان	187.8	197.5	5.2
تركيا	60.1	62.3	3.7
آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة	**191.5**	**559.8**	**192.3**
الولايات المتحدة الأمريكية	94.7	324.8	243.0
أسبانيا	1.5	55.8	3620.0
الصين	14.2	46.1	224.6
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**459.0**	**525.4**	**14.5**
الصين	127.8	222.6	74.2
تركيا	39.3	45.4	15.5
إيطاليا	36.9	34.9	-5.4
آلات ومعدات أخرى	**406.0**	**461.0**	**13.5**
الصين	118.1	129.0	9.2
إيطاليا	57.7	55.0	-4.7
فرنسا	11.9	51.1	329.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

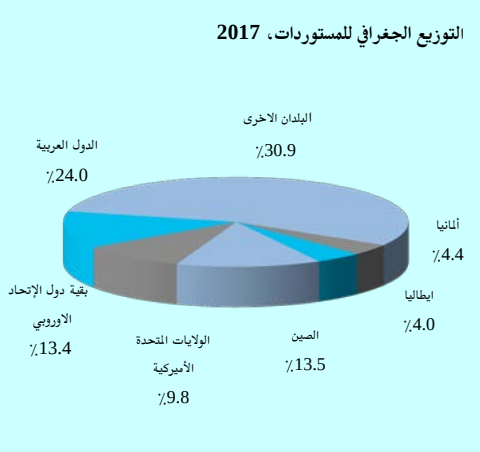

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها بمقدار 66.4 مليون دينار، أو ما نسبته 14.5٪، لتصل إلى 525.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وإيطاليا ما نسبته 57.7٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات ومعدات أخرى بمقدار 55.0 مليون دينار (13.5٪) لتصل إلى 461.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا وفرنسا ما نسبته 51.0٪ من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"مشتقات نفطية" و"خيوط نسيجية ونسيج ومنتجاتها" و "آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" و "آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها" و"آلات ومعدات أخرى" على ما نسبته 37.1٪ من إجمالي المستوردات خلال عام 2017 مقابل 32.6٪ خلال عام 2016. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات وألمانيا وإيطاليا وتركيا خلال عام 2017 على ما نسبته 53.4٪، من إجمالي المستوردات مقابل 50.0٪، خلال عام 2016.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الأول من عام 2017 انخفاضاً مقداره 7.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.7٪ مقارنة بنفس الشهر من عام 2016 لتبلغ 76.4 مليون دينار. أما خلال عام 2017 فقد شهدت السلع المعاد تصديرها انخفاضاً مقداره 134.1 مليون دينار، أو ما نسبته 13.9٪ مقارنة مع عام 2016 لتبلغ 828.9 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الأول من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 86.1 مليون دينار أو ما نسبته 11.3٪ مقارنة بنفس الشهر من عام 2016 ليبلغ 849.0 مليون دينار. أما خلال عام 2017 فقد شهد عجز الميزان التجاري ارتفاعاً مقداره 824.6 مليون دينار، أو ما نسبته 9.9٪ مقارنة مع عام 2016 ليصل إلى 9,185.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 4.0٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 218.5 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 25.9 مليون دينار (9.5٪) لتصل إلى 297.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 انخفاضاً مقداره 8.9 مليون دينار (11.0٪) لتصل إلى 72.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 إلى ما يلي:

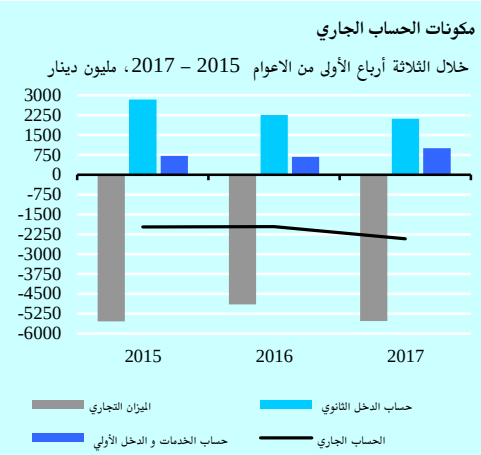

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,415.6 مليون دينار (11.6٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 1,967.4 مليون دينار (9.8٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016، أما باستثناء المنح فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,656.9 مليون دينار (12.7٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 مقارنة مع 2,343.5 مليون دينار (11.6٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2016. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 بمقدار 624.8 مليون دينار (12.7٪) ليصل إلى 5,526.3 مليون دينار مقابل 4,901.5 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2016.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بمقدار 313.4 مليون دينار ليبلغ 1,118.8 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الاولي لعجز مقداره 117.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 131.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 18.3 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 4.1 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 بمقدار 151.0 مليون دينار ليصل 2,109.0 مليون دينار، وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017 بمقدار 134.8 مليون دينار ليبلغ نحو 241.3 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 16.2 مليون دينار ليصل إلى 1,867.7 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2017، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 2,360.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,895.7 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2016. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,017.3 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 854.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 75.4 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 27.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 22.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 212.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,253.0 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,201.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2017 التزاماً نحو الخارج بلغ 29,110.0 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 26,843.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2017 بالمقارنة مع نهاية عام 2016 بمقدار 1,211.9 مليون دينار ليصل إلى 17,369.1 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,151.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2017 بالمقارنة مع نهاية عام 2016 بمقدار 1,054.9 مليون دينار ليصل إلى 46,479.1 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 1,039.7 مليون دينار ليبلغ 23,875.1 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 308.5 مليون دينار ليصل إلى 7,495.6 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي بمقدار 168.0 مليون دينار ليبلغ 969.4 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 90.1 مليون دينار لتبلغ 7,475.1 مليون دينار.